دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
دراسة ميدانية

إبراهيم بوعزيز * أ.د/ جمال عمورة **

Abstract:

The main objective of this study is to identify the extent to which internal audit contributes to the effectiveness of risk management in Algerian economic institutions .It can be provide advisory and assurance services to the Board of Directors in the process of identifying and evaluating risks management .

Keys word : internal audit, risk management.

Résume :

Cette étude a pour objectif est de savoir le degré de participation de l'audit interne dans la dynamisation de la gestion des risques dans les entreprises économiques algériennes, tout cela à travers les tâches de l'audit interne qui fournis des services de conseils et de confirmations au conseil d'administration concernant l'identification et l'évaluation des risques.

Les mots clés: Audit interne, gestion des risques**.**

الملخص:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، من خلال تبيان مدى تقديم خدمات استشارية وتأكيدية من طرف المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر.

* سنة ثالثة دكتوراه ل م د لونيسي علي جامعة البليدة –2–

** أستاذ التعليم العالي جامعة لونيسي علي البليدة –2–

مقدمة:

تتميز بيئة الأعمال بالتغيرات المتلاحقة والمستمرة من بينها المنافسة وتكنولوجيا المعلومات، التشريعات والقوانين، هذه المتغيرات أوجدت العديد من المخاطر والفرص التي يجب على المؤسسات مواجهتها أو أخذها في الاعتبار، لذلك وجب على الإدارة أن تستجيب لهذه المتطلبات، فالإدارة هي المسئولة عن تحديد وتقييم وإدارة ومتابعة المخاطر، كما تتطلب الحاجة الملحة للآلية التأكيد بأن عملية إدارة المخاطر تمت بشكل مناسب وفعال، وهو الدور الذي يمكن إناطته إلى وظيفة المراجعة الداخلية.

من هنا يبرز الدور المهم للمراجعة الداخلية في تزويد المؤسسات الإقتصادية بالمعلومات والتقارير، التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية في المؤسسة وكل ما يحيط بها.حيث أصبحت المراجعة الداخلية مصدرًا استشاريًا وتوجيهيًا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة.

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في الرفع من كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وتتفرع هذه الأخيرة إلى عدد من التساؤلات الفرعية في شكل التساؤلات الآتية:

- هل تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع عدة فرضيات سيتم اختبارها وتحليلها للتأكد من صحتها خلال الدراسة:

- لا تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- لا تساهم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- لا تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية عن تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر التي تحيط بالمؤسسة وأنه يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر؛

– تبيان التوجهات الحديثة في النظر في "عالم المخاطر" واستخدام هذا المجال كأساس لتحديد مجالات المراجعة الداخلية التي يجب التركيز عليها؛

– التعرف على منهج إدارة المخاطر وعلاقتها بالمراجعة الداخلية؛

– توضيح دور المراجعة الداخلية الحديثة القائم على المخاطر في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر؛

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المراجع الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر، وبالتالي انعكاسها الايجابي على تطوير أداء المؤسسة ونموها وزيادة قدرتها على المنافسة في ظل التطورات المعاصرة التي تشهدها الساحة العالمية في أسواق المال، مما يدعم استقرارها على البقاء ودورها الايجابي في المجتمع ، كما انه ما يميز أهمية هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أن أغلب الدراسات السابقة اهتمت بهذا الدور في البنوك لخصوصيتها وارتفاع درجة الخطر لديها، في حين جاءت هذه الدراسة لتبيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1) مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية الحديثة:

لقد تطورت نظرة المجتمع لمهنة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى الجهود التي يبذلها القائمون على هذه المهنة وبعض الهيئات المهتمة بها، وهذا للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة والتأكيد على وضع المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في توجيه عمليات المؤسسات وتحقيق أهدافها.

1–1) التعريف الحديث للمراجعة الداخلية:

فيما يخص التعاريف المقدمة للمراجعة الداخلية نذكر منها ما يلي :

" المراجعة الداخلية هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية، لتقييم مدى تماشي النظام مع متطلبات الإدارة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".[1]

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين IFACI على أنها "نشاط مستقل، موضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة ".[2]

لقد تعددت تعاريف المراجعة الداخلية، والتعريف الأكثر قبولا هو ذلك الصادر عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين في جوان 1999م والمعدل في النسخة المعدلة من معايير الممارسة المهنية الدولية الصادرة في 2008 والذي يعرفها بأنها"نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر".[3] فهذا المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية أدى إلى توسيع دورها والانتقال من الدور التقليدي كونها أداة للرقابة الداخلية إلى الدور الحديث الذي يشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا أو مجلس الإدارة في هذا الخصوص من خلال تقييمها وطرق الاستجابة لها.

1 –2) خصائص المراجعة الداخلية الحديثة:

لقد أوضحت إحدى الدراسات خصائص وصفات المراجعة الداخلية المعاصرة كما يلي:[4]

1–2–1) نشاط تأكيدي: حيث تكمن مهمتها في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة والمؤسسة ككل، وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف العمليات المالية والتشغيلية في المؤسسة، والتقييم الفعال والموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي أو استنتاجات تخص عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة.

1-2-2) نشاط استشاري: من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة المتمثلة بتوجيهات تقدم للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الأنشطة المختلفة في المؤسسة، ومثال ذلك تقديم المشورة والنصح فيما يتعلق بمسودات السياسات المختلفة وتدريب الموظفين ومراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتجي.

1-2-3) نشاط موضوعي: حيث يكون بعيدا عن التحيز أثناء تقديمه الخدمات المختلفة وممارسة مهامه.

1-2-4) نشاط مستقل: أي استقلاليته عن أية نشاط إداري أو مالي أو حتى الإدارة العليا في المؤسسة ليتحقق تقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته المباشرة إلى لجنة المراجعة.

1-3) دور المراجعة الداخلية وفق المقاربة بالأخطار كمدخل للقيمة المضافة:

أظهر الاستطلاع الذي قام به المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين في نوفمبر لعام 2006 على عينة من المراجعين على المستوى العالمي أن المجالات الثلاث الجد أساسية التي يرتكز عليها نشاط المراجعة الداخلية تتمثل في نظام إدارة المخاطر، مراقبة تقييم الامتثال للقوانين وأخيرا الوقاية واكتشاف الغش.

والجدول الموالي يبين نتائج الاستطلاع بهذا الخصوص:[5]

الجدول رقم 01- الميادين الأساسية لتدخل نشاط المراجعة الداخلية

الميادين الأساسية لنشاط المراجعة الداخلية	النسبة (%)
نظام إدارة المخاطر	67
الامتثال للقواعد و التشريعات	64
الغش (وقاية/ كشف)	69
تقييم إدارة نظم المعلومات	46
تحسين و تكوين حول الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر و الامتثال	47
حوكمة المؤسسات	52

***Source** : IFACI, l'audit interne en France et dans le monde : points de repères et tendances du CBOK (Common body of Knowledge), les cahiers de la recherche, France, juin 2008, p 36 .*

ومن الملاحظ أن نتائج هذا الاستطلاع تؤكد أن 67% من أفراد العينة يركزون اهتمامهم على مراجعة إدارة المخاطر، و عليه من تحليل هذه الدراسة نخلص إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تطورت، فلم تعد المراجعة الداخلية تهتم فقط بالبحث عن الغش والأخطاء ، بل تطور دورها في الوقت الحالي لتساهم في تحقيق الريادية والتفوق بالمؤسسات الاقتصادية باعتبارها وظيفة تقييميه لكافة أنشطة المؤسسة، بجانب سعيها نحو توفير تأكيد موضوعي عن مدي كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة والمساهمة في تحديد وتقييم المخاطر وتحسين وتطوير هيكل إدارتها. كما تغيرت إستراتيجية المراجعة الداخلية التقليدية إلي الأخذ بمدخل القيمة المضافة المبني على أساس مساهمتها في تحقيق إستراتيجية المؤسسة وتحقيق قيمة مضافة للمؤسسة ككل، من خلال تقديم الاستشارات والتوصيات والنصائح للارتقاء بمستوي أداء المؤسسات، لذا تغير الأساس الذي تعتمد عليه المراجعة الداخلية ، حيث تحولت من المراجعة على أساس الرقابة إلى المراجعة على أساس المخاطر. لذا فقد تطلبت كل هذه التحديات ضرورة الاهتمام بتطوير دور المراجعة الداخلية وتحديد طبيعة ونوعية هذا التطوير للوصول إلي الدور المرتقب منها.

2) ماهية المخاطر وكيفية إدارتها لدى المؤسسات الاقتصادية:

قبل التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بإدارة الخطر لابد من التعريج على المفاهيم المتعلقة بالخطر وأنواعه، فقد أصبح الخطر مرافق لكل أنشطة المؤسسات بسب تطور نشاطها، و كل فشل في تقديره أو تجنبه يعتبر فرصة للمنافسين، وعليه أصبح لزاما مراقبة مستوى هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية لإدارتها.

2–1) تعريف الخطر:

كلمة **خطر** مستمدة من الكلمة الايطالية **Risicare** بمعنى يجرؤ أي هي اختبار وليست مصير، إنها الخسارة المتوقعة للفرد في ظل حدث معين، ويقاس هذا الخطر باحتمال حدوث هذا الحدث و الذي يؤثر على انجاز أهداف المؤسسة. (IIA2009).[6]

ويعتبر الخطر، المجازفة والمخاطرة مصطلحات مرتبطة فيما بينها ولكنها لا تحمل نفس المعنى.

وقد عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها"احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة، ودرجة احتمال حدوثها".[7]

2-2) أنواع المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية:

هناك عدة معايير لتصنيف المخاطر المحيطة بالمؤسسات، إلا انه يعتبر تصنيف الأخطار بحسب مصدرها أكثر التصنيفات دقة واستخداما من طرف المؤسسات، بحيث تتعرض هذه الأخيرة إلى العديد من المخاطر التي قد تؤثر على مستوى تحقيقها لأهدافها، فمن هذه المخاطر ما يدخل ضمن سيطرة ورقابة المؤسسة، ومنها ما تفرضه الظروف والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة. والشكل التالي يبين تصنيفات المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية وفقا لمصدرها:

الشكل رقم 01 – المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية حسب مصدرها

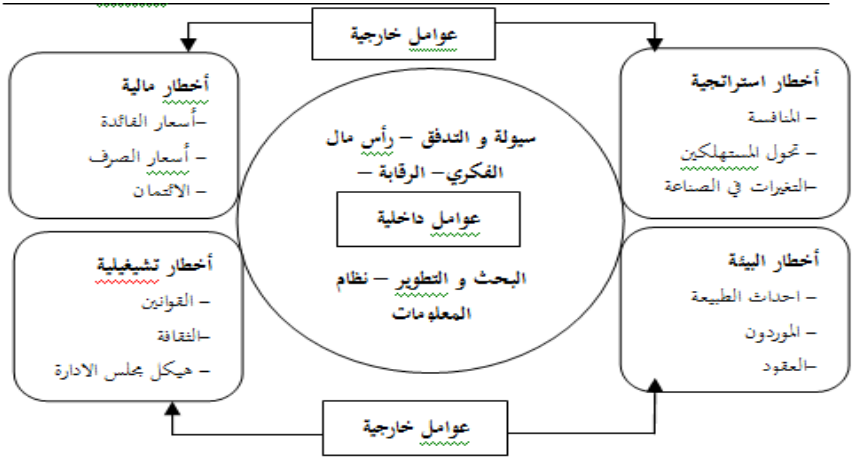

المصدر: عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص:18.

3-2) تعريف إدارة المخاطر:

رغم أن نشاطات المؤسسات تتعرض للمخاطر، فان الدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، أما إدارة المخاطر فقد عرفت من طرف

معهد إدارة المخاطر (IRM) على أنها" الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط".[8] أما الفيدرالية الأوربية لإدارة المخاطر (FERMA) فقد قدمت التعريف التالي "إدارة المخاطر هي السيرورة التي من خلالها تعالج المنظمات المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وتبحث كذلك عن الفرص الدائمة في إطار هذه الأنشطة"[9].

2-4) منهج عمل إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تطبق أساليب وإجراءات، ويمكن توضيح منهج عمل إدارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 – منهج عمل إدارة المخاطر

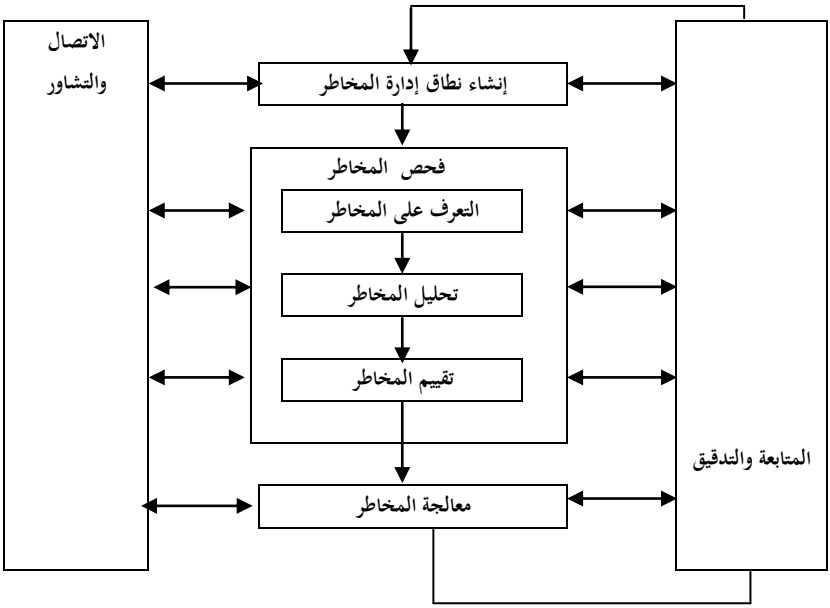

المصدر: حسين يرقي ،عمر علي عبد الصمد، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق حوكمة** المؤسسات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،11-2010/10/12، ص 9.

3) المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر:

تساهم المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر عبر الخطوات والمراحل التالية: [10]

3-1) دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر:

يتمثل الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بأن جميع المخاطر قد تم تحديدها، ولكن لايجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط المراجعة الداخلية هو من يقوم بتحديد المخاطر.

وبشكل عام فإن الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي للإدارة في هذا المجال:

- تقديم المساعدة والنصح للمدراء والكادر المخول بتحديد المخاطر؛
- تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر؛
- أن يكون مصدر للمعلومات والخبرة المطلوبة في عملية إدارة المخاطر؛
- إعداد وتوصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة المراجعة في الوقت المناسب؛

3-2) دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر:

تقييم المخاطر هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير و قياس حجم الخسائر الذي سترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي تم تحديدها سابقا، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم.

وتعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعا لبعدين أساسين هما:

- تقدير حجم ودرجة تأثير الخطر على أعمال المؤسسة؛
- تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر؛

وحتى تستطيع الإدارة تقييم المخاطر بالشكل الصحيح لابد من توفر هيكلة واضحة لكل من درجة التأثير من جهة، ودرجة احتمال حدوث الظروف والأحداث المسببة للمخاطر من جهة أخرى.

حيث يمكن أن يتم تصنيف درجة التأثير أو الأثر السلبي الذي سيخلفه حدوث خطر معين إلى ثلاثة درجات : عالية – متوسطة – منخفضة، ودرجة احتمال حدوث الخطر نفس الدرجات، ويسمى ذلك بالمصفوفة الثلاثية للخطر(3 × 3) ، وممكن أن تزيد درجة تعقيد هذه المصفوفة لتصبح مصفوفة خماسية (5 × 5)،كما يمكن عمل عدد غير محدود من المصفوفات، حيث لا يوجد مقياس ثابت ومحدد لتقدير وقياس درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه.

إن مسئولية المراجعة الداخلية تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطرة تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم المساعدة للمفوضين من قبل الإدارة لتنفيذ التقييم، وتقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها.

3-3) دور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر:

تتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

وتلعب المراجعة الداخلية هنا دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر المحتملة.كما تقوم المراجعة الداخلية بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها. هذا ويجب على المراجعة الداخلية التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، فوظيفة المراجعة الداخلية هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفيتين يكمل بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم.[11]

4) الدراسة الميدانية:

من خلال الجانب الميداني سيتم التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة من خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة عن طريق استعمال أدوات التحليل الإحصائي (SPSS).

4-1)منهج الدراسة:

سوف نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيفنا لمعطيات المشكلة، ومن ثم اكتشاف الحقائق المرتبطة بالدراسة وفق عدد من الخطوات للوصول إلى أهداف الدراسة، وذلك بالرجوع إلى مختلف الأدبيات و المساهمات في مجال المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

4-2) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في عينة من المؤسسات الإقتصادية عددها (15) مؤسسة اقتصادية، بحيث تم اختيارها بعناية لتكون كمجال للدراسة.(أنظر الملحق رقم 1).

أما عينة الدراسة فقد شملت كامل مجتمع الدراسة، أي بتطبيق أسلوب المسح الشامل بتوزيع الاستبيانات كما هو مبين في الجدول رقم 02- كما يلي:

الجدول رقم 02- الإحصائيات الخاصة بالاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	70	100%
الاستمارات غير المسترجعة	10	14%
الاستمارات المسترجعة	60	85%
الاستمارات الصالحة للاستعمال	53	75%

المصدر: من إعداد الباحثان

4-3) أداة الدراسة:

قام الباحثان بإعداد استبيان وفق سلم ليكارت الخماسي حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور .

4-4) صدق وثبات الاستبانة:

يعتبر الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة لذلك تم تقنين الفقرات الأساسية للتأكد من صدق وثبات فقراتها كما يلي:

– اختبار ثبات الاستبانة: يوضح الجدول رقم 3- نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل المحاور وفق ما يلي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل المحاور

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	09	0.61
المحور الثاني	10	0.60
المحور الثالث	08	0.65
المجموع الكلي	**27**	**0.63**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن المحاور الثلاث للمقياس وكذا المجموع الكلي تتمتع بالثبات حيث بلغت القيمة الكلية 63% وهي نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث العلمي كونها أعلى من النسبة المقبولة و التي تبلغ 60%.

4-5) اختبار التوزيع الطبيعي:

إن معظم الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا وذلك من خلال تمتعها بخاصية الاعتدالية،[12] بحيث يوضح الجدول رقم 4 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Smirnov):

الجدول رقم 4- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Smirnov)

رقم المحور	قيمة F	عدد الفقرات	مستوى الدلالة Sig
المحور الأول	0.12	09	0.06
المحور الثاني	0.10	10	0.2
المحور الثالث	0.08	08	0.2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول يتبين أن البيانات تتمتع بالتوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدلالة في جميع المحاور أكبر من 0.05، ما يشير إلى عدم وجود اختلافات بين العينة و المجتمع.

4-6) اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة، حيث تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري و اختبار T، حيث كانت النتائج كما يلي:

4-6-1) اختبار الفرضية الأولى:

للتأكد من الفرضية الأولى سيتم الاعتماد على نتائج المحور الأول حيث تعتبر:

H0: الفرضية العدمية مفادها أنه: **لا تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

H1 الفرضية البديلة والتي مفادها: **تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

وقد جاءت النتائج كما يوضحه الجدول رقم 05:

الجدول رقم (05) نتائج اختبار الفرضية الأولى

المحور	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر	09	3.93	0.45	15.028	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول رقم **05** أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور المراجع الداخلي في تحديد المخاطر قد بلغ **3.93** بانحراف معياري **0.45** وهو أقل من الوسط المعياري (الحيادي) المحدد لاختبار الفرضية **3**، كما أن قيمة T المحسوبة قد بلغت **15.028** وبمستوى دلالة **0.00** وهي أقل من مستوى دلالة (α= **0.05**).

عليه فإننا نرفض **الفرضية العدمية H0** و نقبل الفرضية البديلة **H1** القائلة: تساهم المراجعة الداخلية بتحديد المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4-6-2) اختبار الفرضية الثانية:

للتأكد من الفرضية الثانية سيتم الاعتماد على نتائج المحور الثاني حيث تعتبر:

H0: الفرضية العدمية مفادها: **لا تساهم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

H1 الفرضية البديلة والتي مفادها: **تساهم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

وقد جاءت النتائج كما يوضحه الجدول رقم 06:

الجدول رقم 09 : نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحور	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر	10	3.86	0.40	15.468	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما هو واضح في الجدول رقم (**06**) أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر قد بلغ **3.86** بانحراف معياري **0.40** وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها **3**، كما أن قيمة T المحسوبة قد بلغت **15.468** وبمستوى دلالة **0.00**، أي أنها أقل من مستوى الدلالة(α= **0.05**).

عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** القائلة: تساهم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4-6-3) اختبار الفرضية الثالثة:

للتأكد من الفرضية الثالثة سيتم الاعتماد على نتائج المحور الثالث حيث تعتبر:

H0: الفرضية العدمية مفادها: **لا تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

H1: الفرضية البديلة والتي مفادها: **تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

الجدول رقم 07 : نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحور	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
دور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	08	2.99	0.56	– 0.61	0.95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما هو واضح في الجدول رقم (**07**) أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر قد بلغ **2.99** بانحراف معياري 0.56 وهو أقل من الوسط الحسابي المعياري المحدد لقبول الفرضية أو رفضها **3**، كما أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (0.61 –) و بمستوى دلالة 0.95، أي أنها أكبر من مستوى الدلالة(α**= 0.05**).

وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية **H0** القائلة ب: لا تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ونرفض الفرضية البديلة **H1** القائلة ب: تساهم المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال تبيان مدى تقديم خدمات استشارية وتأكيدية من طرف المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.

من النتائج المتوصل إليها:

1. تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
2. تساهم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
3. لا تساهم المراجعة الداخلية في تحديد الاستراتجيات و الآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية؛

4. غياب ثقافة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعدم تخصيص مصلحة أو إدارة لها ضمن هيكلها التنظيمي؛
5. انحصار دور المراجعة الداخلية في الدور التقليدي لها فقط من خلال مراجعة وفحص الحسابات والقوائم المالية، وعدم التركيز على الدور الحديث وفقا للمقاربة بالأخطار، و التأكيد على أن المخاطر المحتمل حدوثها تدار بفعالية، مع تقديم التوجيهات و التحسينات في مجال إدارة المخاطر.
6. يتمثل دور المراجع الداخلي على تقديم تأكيد موضوعي بأن المخاطر تدار بكفاءة وفعالية وعدم تجاوزه هذا الدور وفقا لما جاءت به المعايير الدولية المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخلين (IIA).
7. إن ضعف المراجعة الداخلية ونظام إدارة المخاطر في أي مؤسسة يمكن أن يكون سببا في التعرض للمخاطر.
8. تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر، وتخفيض الخسارة المحتملة، عند وقوع هذه المخاطر وتعتبر المراجعة الداخلية عنصرا فعالا في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المدراء في تقديم استشارات وتأكيدات حول تحديد المخاطر، تقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها نوجزها فيما يلي:

1. لا بد من إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبمختلف أنواعها على وضع مصلحة لإدارة المخاطر ضمن هيكلها التنظيمي، وأن يكون الأفراد الذين يعملون فيها يتمتعون بالخبرة اللازمة في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها؛
2. ضرورة إشراك المراجع الداخلي في إعداد وتحديد خطة لمواجهة المخاطر المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
3. لابد على المراجعين الداخليين أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة المراجعة وتركيز تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها؛

4. توسيع دور المراجعة الداخلية التقليدي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الذي يرتكز على مراجعة هيكل الرقابة الداخلية وفحص العمليات المالية فقط إلى وظيفة تسعى إلى خلق وإضافة قيمة للمؤسسة؛
5. ضرورة تنظيم المؤسسات الجزائرية لدورات تدريبية للمراجعين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المرتبطة بالمؤسسات وكيفية مواجهتها وتقييمها؛
6. ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر؛

الهوامش والمراجع:

– محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل– الإطار النظري– المعايير والقواعد– مشاكل التطبيق**، المكتب الجامعي الحديث ، دون طبعة، الإسكندرية، 2007، ص 126.

2- www.ifaci.com/ifaci/connaitre-l-audit-et-le-controle-interne/définitions-de-l-audit-et-du- contrôle interne.78.htm 04/05/2017, 15 :30.

3– داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، ، ط2 ، إتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2010، ص: 46.

4– شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 45.

5– توام زهية، **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر 3– العدد 05، 2014، ص –ص 219– 220. بتصرف.

6– ياسر محمد السيد سمرة، **إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية**"، أطروحة دكتوراه، كلية تجارة دمياط، جامعة المنصورة، مصر، ص 353.

7- The Institute of Internal Auditors**, Standards for the Professional Practice of Internal , Auditing** , 2010, p:18.

8- The Institute Of Risk Management, «**A Risk Management Standards**», London Airmic Publishing, 2002, P:02.

9 **-**Fédération Européenne de Risk Management**, « What is Risk Management »,** Sur le site de FERMA : www.ferma.eu/what is risk management. 06/05/2017.

10– شادي صالح البجيرمي، ص–ص: 87–88. مرجع سبق ذكره.

11– توام زهية، ص: 231– بتصرف،مرجع سبق ذكره.

12– محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص 143.

الملاحق

ملحق رقم (1): شركات عينة الدراسة

الرقم	شركات عينة الدراسة	النشاط الاقتصادي
1	SIADAL	صناعة الأدوية
2	GICA	صناعة الاسمنت
3	GROUPE GETEX–	صناعة وتحويل الجلود
4	مؤسسة عمومية لأشغال طرق الوسط(EPTRC)	تعبيد و إصلاح الطرقات
5	SONELGAZ	الطاقة الكهربائية و الغاز
6	DANON	صناعة الياوورت
7	Venus	صناعة مواد التجميل
8	فيطاجو Vutajeu	مشروبات
9	SIM	عجائن
10	AMOUR	مصبرات
11	LOYA	الحليب
12	اتصالات الجزائر	خدمات الاتصال
13	KAHRAKIB	أشغال أعمال التركيبالكهربائي
14	مدبغة جيجل SPA	معالجة الجلود
15	ميناء جن جن جيجل	مؤسسة نقل

المصدر: من إعداد الباحثان

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1_Mean	53	3,9308	,45093	,06194
A2_Mean	53	3,8642	,40672	,05587
A3_Mean	53	2,9953	,56168	,07715

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1_Mean	15,028	52	,000	,93082	,8065	1,0551
A2_Mean	15,468	52	,000	,86415	,7520	,9763
A3_Mean	-,061	52	,951	-,00472	-,1595	,1501